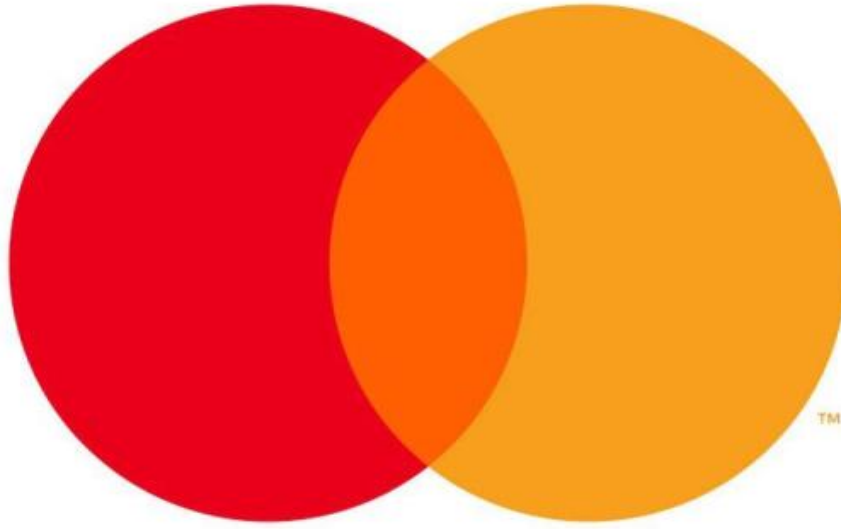


التحويلات خففت الصعوبات الاقتصادية على ذوي المقيمين في الإمارات



كشف تقرير المدفوعات العابرة للحدود 2022 / 2021 الصادر عن ماستركارد أن ما يزيد على نصف الأشخاص (51%) في دولة الإمارات، الذين أرسلوا مدفوعات خارجية عبر الإنترنت للأهل والأصدقاء العام الماضي، يعتقدون أن ذويهم كانوا سيعانون مالياً بدون ذلك الدعم. بينما تنخفض هذه النسبة إلى 40% على مستوى العالم، مع استمرار هذه المدفوعات في توفير شريان حياة للأفراد والعائلات في الخارج.

شملت الدراسة نحو 8000 مستهلك في 15 دولة، وعلى الرغم من وجود مؤشرات ملموسة على حدوث انتعاش اقتصادي في دولة الإمارات (29% من الناس يكسبون اليوم أموالاً أكثر مما كان عليه الحال في فترة ما قبل الجائحة)، وعودة النشاط إلى حركة السياحة والسفر الدولية، فقد وجدت الدراسة أن نحو ثلثي المقيمين في الدولة (66%) أرسلوا المزيد من الأموال إلى ذويهم في الخارج العام الماضي.

إعالة الأسرة •

وأظهرت نتائج التقرير أن 34% من الأشخاص في الدولة يقومون بسداد أو تلقي مزيد من المدفوعات عبر الحدود،

مقارنة بما كان عليه الحال قبل 12 شهراً، وشكلت «إعالة الأسرة» الدافع الرئيسي لإرسال هذه الأموال إلى الخارج؛ إذ ذكر نحو 90% من المستهلكين في دولة الإمارات أنهم أرسلوا أموالاً إلى الخارج لمساعدة الأهل والأصدقاء، وهو السبب الأكثر شيوعاً لإجراء المدفوعات عبر الحدود.

وبعد مرور أكثر من عامين، ما زال الكثيرون يعانون من تبعات الجائحة وآثارها الاقتصادية، فضلاً عن تأثرهم بالأحداث العالمية الجارية مؤخراً. وقد أفاد 57% من المستطلعة آراؤهم في الدولة بأنهم اضطروا لإجراء مدفوعات عابرة للحدود عبر الإنترنت أكثر من ذي قبل بسبب تأثيرات الجائحة، فيما قال 54% بأن ذويهم في الخارج ما زالوا يكافحون للتعافي مالياً من آثار الجائحة.

وكشفت الدراسة أن أبرز العوامل التي يهتم بها المستهلكون في الدولة عند إرسال مدفوعات عابرة للحدود عبر الإنترنت، هو ضمان تسليم الأموال في غضون 24 ساعة (54%). ومع أن 89% أعربوا عن ثقتهم بوصول أموالهم في الوقت المناسب، إلا أن 87% من الناس في الدولة أكدوا بأنهم سيلجؤون إلى إجراء المدفوعات العابرة للحدود بشكل أكبر إذا كانت أسرع.

وبشكل عام يشعر 9 من كل عشرة (89%) من المستطلعة آراؤهم بالثقة والأمان عند إجراء المدفوعات الخارجية عبر الإنترنت، والتي تُسهم بدورها في دفع عجلة انتعاش الاقتصاد العالمي.

• حلول

وقال جهاد خليل، مدير عام المنطقة الشرقية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى ماستركارد: «على مدار أكثر من 35 عاماً، ساهمت ماستركارد بدعم جهود دولة الإمارات لأن تكون مركزاً رائداً يحتضن المواهب والكفاءات، وذلك من خلال تقديمنا حلولاً تكنولوجية مبتكرة تعزز منظومة المدفوعات، وترتقي بها إلى أعلى المستويات. ومن خلال تعاوننا مع المؤسسات المصرفية، وشركات الصرافة وشركات التكنولوجيا المالية، قمنا بالتوسيع بمنظومة مدفوعات ماستركارد لتشمل قنوات متعددة وتقديم خدمات جديدة تُسهم بمجملها في تعزيز الاقتصاد الرقمي، وتسهيل إرسال الأموال في الوقت والمكان وبالطريقة التي يختارها المستهلكون».

وأسهمت ماستركارد على نحو كبير في زيادة حجم وقيمة المدفوعات الدولية بين الأفراد والشركات الصغيرة خلال فترة الجائحة، وأتاحت خدماتها العابرة للحدود، التي تقدمها للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية والشركات الرقمية، إجراء المدفوعات بطرق ووسائل متعددة، والوصول إلى 90% من سكان العالم في أكثر من 100 دولة حول العالم، مما أسهم في تعزيز القدرة على التنبؤ والتيقن في مجال التحويلات الدولية. وتُعدّ خدمات ماستركارد محركاً أساسياً لتطوير عروض الشركة متعددة القنوات، نظراً لما تقدمه من خيارات دفع عالمية للبطاقات والحسابات المصرفية والمحافظ الرقمية والوكلاء النقديين، وذلك من خلال اتصال واحد آمن.